بيان مسؤولية مجلس الإدارة ٢٠٢٣

مصرف عبر العراق
TRANS IRAQ BANK

بيان مسؤولية مجلس الإدارة

لتطبيق الحوكمة المصرفية

المقدمة

استند مجلس إدارة مصرف عبر العراق الى دليل الحوكمة المؤسسية للمصارف الصادر من البنك المركزي العراقي لذا فأن مجلس الادارة سيسعى إلى مراجعة سياسة الحوكمة المعتمدة لديه من أجل تطويرها ليكون مطابقاً للمستويات العالمية والأداء الأمثل. لان حماية حقوق المساهمين وتوفير القيمة الإضافية لملكيتهم في المصرف ستظل من أولوياتنا وذلك عن طريق الممارسات المصرفية ذات المهنية العالية. وسنعمل بشكل دائم لتحقيق أفضل عائد على حقوق الأطراف ذات العلاقة التي تشمل المساهمون و العملاء والموظفون والمجتمع بشكل عام.

مجلس ادارة البنك

يتولى ادارة البنك مجلس ادارة مؤلف من أربعة عشر عضو تنتخبهم الهيئة العامة كل اربع سنوات ويجوز في كل مرة اعادة انتخاب الاعضاء الذين انتهت مدة عضويتهم ويضم مجلس الادارة في دورته الحالية سبعة اعضاء اصليين وفقا" للاحكام الماده (١٧) من قانون المصارف رقم (٩٤) لسنة ٢٠٠٤ وسبعة اعضاء احتياط .

مهام ومسؤوليات المجلس

1) تحديد الأهداف الإستراتيجية للمصرف ، وتوجيه الإدارة التنفيذية العليا لإعداد إستراتيجية لتحقيق هذه الأهداف ، واعتماد هذه الإستراتيجية ، وكذلك اعتماد خطط عمل سنوية تتماشى مع هذه الإستراتيجية.
2) تحديد القيم المؤسسية للمصرف ، ورسم خطوط واضحة للمسؤولية والمساءلة لجميع أنشطة المصرف ، وترسيخ ثقافة عالية للمعايير الأخلاقية والنزاهة والسلوك المهني في المصرف.
3) اعتماد هيكل تنظيمي للمصرف يبين التسلسل الإداري ، بما في ذلك لجان المجلس والهيئة والإدارة التنفيذية العليا.
4) التأكد من توفر سياسات وخطط وإجراءات عمل لدى المصرف شاملة لجميع أنشطته وتتماشى مع التشريعات ذات العلاقة ، وأنه قد تم تعميمها على جميع المستويات الإدارية ، وأنه يتم مراجعتها بانتظام.
5) التحقق من أن السياسة الائتمانية للمصرف تتضمن تطبيق الحوكمة المؤسسية لعملائه من الشركات وخاصة الشركات المساهمة العامة ، بحيث يتم تقييم المخاطر بنقاط الضعف والقوة تبعاً لممارساتهم في مجال الحاكمية.
6) ضمان وجود نظم معلومات إدارية كافية وموثوق بها تغطي جميع أنشطة المصرف.
7) التأكد من أن المصرف يتبنى مبادرات اجتماعية مناسبة في مجال حماية البيئة والصحة والتعليم ، ومراعاة تقديم التمويل للمشروعات والمنشآت الصغرى ومتوسطة الحجم بأسعار وآجال مناسبة.

8) اتخاذ الإجراءات الكفيلة بإيجاد فصل واضح بين سلطات المساهمين الذين يمتلكون مصلحة مؤثرة من جهة والإدارة التنفيذية من جهة أخرى , بهدف تعزيز الحوكمة المؤسسية السليمة ، وعليه إيجاد آليات مناسبة للحد من تأثيرات المساهمين الذين يمتلكون مصلحة مؤثرة ، وذلك من خلال الآتي على سبيل المثال لا الحصر:

أ- أن لا يشغل أي من المساهمين الذين يمتلكون مصلحة مؤثرة أي وظيفة في الإدارة التنفيذية العليا.

ب- أن تستمد الإدارة التنفيذية العليا الصلاحيات والمسؤوليات التشغيلية من المجلس وحده , والعمل في إطار التفويض الممنوح لها من قبله عند اتخاذ القرارات اللازمة لإدارة العمليات والنشاطات المصرفية.

9) تحديد العمليات المصرفية التي تتطلب موافقته, على أن يُراعى عدم التوسع في ذلك بما يخل بالدور الرقابي للمجلس, وأن لا يمنح صلاحيات تنفيذية بما فيها صلاحيات منح ائتمان لعضو من أعضاء المجلس منفرداً بما في ذلك رئيس المجلس.

10) تطبيق المبادئ الأساسية للإدارة الرشيدة.

11) اعتماد سياسة فعالة لضمان ملائمة أعضاء المجلس وأعضاء الإدارة التنفيذية العليا وأعضاء الهيئة في المصرف، على أن تتضمن هذه السياسة الحد الأدنى من المعايير والمتطلبات والشروط الواجب توفرها في العضو المرشح والمعين ، وعلى أن يتم مراجعتها كلما استدعت الحاجة لذلك ، ووضع إجراءات وأنظمة كافية للتأكد من وفاء جميع الأعضاء لمعايير الملائمة واستمرار تمتعهم بها

معلومات عن اعضاء مجلس الادارة

الاسم	المعلومات والبيانات
عبد الأمير جواد خيون حسين	**بكلوريوس محاسبة وإدارة أعمال / الجامعة المستنصرية** **صاحب خبرة مصرفية كبيرة حيث تقلد عدة مناصب قيادية في مختلف المصارف الحكومية والخاصة.**
صباح حسن عباس	بكالوريوس محاسبة / دبلوم قسم المحاسبة صاحب خبرة مصرفية كبيرة حيث تقلد عدة مناصب قيادية في مختلف المصارف الحكومية والخاصة
بشار شاكر حامد العاني	بكلوريوس هندسة+بكلوريوس قانون صاحب خبرة مصرفية كبيرة حيث تقلد عدة مناصب قيادية في مصرف اشور
علاء ضياء علي الموسوي	بكالوريوس علوم رياضيات صاحب خبرة مصرفية كبيرة حيث تقلد عدة مناصب قيادية في مختلف المصارف
عادل عبد الرزاق أمين	**بكالوريوس إدارة واقتصاد / دبلوم العالي المعهد الدولي للادارة العامة -باريس** **صاحب خبرة مصرفية كبيرة وتقلد عدة مناصب قيادية في المصارف الخاصة .**
لؤي فليح حسن علي	**ماجستير علوم حاسبات / تقنية معلومات /بكالوريوس علوم تطبيقية – رياضيات تطبيقية** **صاحب خبرة في مجال تقنية المعلومات والحاسبات .**
حيدر جواد حسن الصراف	**دبلوم أحصاء / معهد الإدارة التقني في بغداد** **صاحب خبرة في الأعمال التجارية والمالية .**

عدد الأسهم المملوكة لأعضاء مجلس الإدارة

أ- الاعضاء الاصليين

ت	اسماء الاعضاء الاصليين	عنوان الوظيفة	عدد الاسهم
١	عبد الأمير جواد خيون حسين	رئيس مجلس الإدارة	١,٠٠٠,٠٠٠
٢	صباح حسن عباس العبيدي	نائب رئيس مجلس الإدارة	١,٠٠٠,٠٠٠
٣	بشار شاكر حامد العاني	عضو أصلي (المدير المفوض)	٧,٠٩٠,٥٤٠,٨٤٤
٤	علاء ضياء علي الموسوي	عضو أصلي	١,٠٠٠,٠٠٠
٥	عادل عبد الرزاق أمين	عضو أصلي	١,٠٠٠,٠٠٠
٦	لؤي فليح حسن علي	عضو أصلي	٥,٠٠٠
٧	حيدر جواد حسن الصراف	عضو أصلي	٢٥,٢٣٣,٢٣٩,٠٠٠

ب- الاعضاء الاحتياط

ت	اسماء الاعضاء الاحتياط	عنوان الوظيفة	عدد الاسهم
١	كمال حكمت مهدي أبو التمن	عضو أحتياط	٥٠٠٠
٢	عادل خضر سلمان الزبيدي	عضو أحتياط	٥٠٠٠
٣	نجاح فتاح جاسم محمد	عضو أحتياط	٥٠,٠٠٠
٤	فلاح حسن حسون الجنابي	عضو أحتياط	٥,٠٠٠
٥	محمد صالح هاشم الطحان	عضو أحتياط	١,٠٠٠,٠٠٠
٦	طالب كاظم عباس	عضو أحتياط	٥,٠٠٠
٧	محمد جاسم صحن	عضو أحتياط	١,٠٠٠,٠٠٠

اجتماعات مجلس الإدارة

يجتمع المجلس بدعوة من الرئيس أو نائب الرئيس (عند غياب الرئيس) شهرياً خلال السنة المالية الواحدة للمصرف ويكون نصابه صحيحاً في حالة الحضور الشخصي لأكثر من نصف عدد أعضاء المجلس

عمليات المو افقة على التعاملات مع الأطر اف ذات العلاقة

يوجد لدى المصرف نظام للموافقة على المعاملات التى تشمل أعضاء مجلس الإدارة والأطراف ذات العلاقة، وإن المعاملات التى تتم من قبل الأطراف ذات العلاقة تتطلب الحصول على موافقة البنك المركزي العراقي.

اللجان التابعة لمجلس الإدارة ومسؤولياتها

يمارس مجلس ادارة مصرف عبر العراق مهامه من خلال اللجان الرئيسية المشكلة من اعضاء مجلس ادارة البنك فيما عدا لجنة التدقيق التي تضم في تكوينها ثلاثة اعضاء من مجلس يعينون في اجتماع الهيئة العامة وفيما يلي توضيحا للمهام الرئيسية للجان مجلس ادارة المصرف .

لجنة التدقيق

تقوم لجنة التدقيق بالاشراف الرقابي على العمليات الخاصة بالتقارير المالية والعمليات الخاصة بالالتزام والامتثال للقوانين والانظمة ذات الصلة ومراقبة مدى فاعلية وكفاءة نظام الرقابة الداخلية وادارة المخاطر والتوصية باختيار مدققي الحسابات الخارجيون وتتكون لجنة المراجعة في البنك من ثلاث اعضاء

لجنة ادارة المخاطر

تقوم لجنة المخاطر بمساعدة مجلس الادارة في مسؤوليته بغرض الاشراف الكامل على استراتيجية المخاطر بالبنك ومراجعة مستويات المخاطر المقبولة ووضع التوصيات لمجلس الادارة ومراقبة التزام الاداره التنفيذية بحدود المخاطر المعتمده من مجلس الاداره ومدى انسجامها مع المستويات التي اعتمدها المجلس وتتكون لجنة المخاطر في البنك من ثلاث اعضاء ورابعهم مدير قسم ادارة المخاطر كمقرر للجنة

لجنة الترشيح والمكافات

تقوم لجنة الترشيحات والمكافآت بالاشراف على تصميم سياسة منح المكافآت والاجور وتطبيقه نيابة عن مجلس الاداره وعرضها على مجلس الادارة للاعتماد ومراجعة وتقييم مدى كفاية وفاعلية تلك السياسة بصفة دورية للتأكد من تحقيق الاهداف الموضوعة وعرض توصياتها للمجلس لتحديث او تعديل السياسة كما تقوم اللجنه

بتقييم طرق واساليب دفع المكافآت وتتكون اللجنه في البنك من ثلاث اعضاء ورابعهم مدير قسم الادارة والذاتية كمقرر اللجنة

لجنة الحوكمة

تتشكل لجنة الحوكمة بقرار من مجلس الإدارة وهي تتكون من ثلاث أعضاء بما في ذلك رئيس اللجنة. ويعين المجلس رئيس اللجنة ونائبا له كما يعين أمين سر المجلس مقررا للجنة . ومن مهامها التأكد من الالتزام بتطبيق ما ورد بدليل الحاكمية المؤسسية وتتولى عملية مراجعته وتحديثه حيث تقوم اللجنة بطلب التقارير اللازمة من قبل الجهات ذات العلاقة كما تقوم بدعوة أي شخص في البنك وعلى كافة المستويات الإدارية للاستئناس برأيه آو مساءلته عن أي أمر من الأمور .وتجتمع مرة على الأقل من كل عام وذلك بدعوة من رئيسها وبحضور كافة أعضائها. وترفع اللجنة تقرير للمجلس مرة كل عام على الأقل يتضمن رأيها بمدى التقيد ببنود الدليل

لجنة حوكمة تقنية المعلومات والاتصالات

الإشراف على تحديد المواصفات التفصيلية للأنظمة المطلوب تطويرها واعتمادها .كذلك الإشراف على تنفيذ مشاريع البرامج الجاهزة أو المطورة داخلياً، والتأكد من فحصها وتوثيقها وفقاً للسياسات والإجراءات المعمول بها، والتأكد من مدى ملاءمتها ومطابقتها لاحتياجات المصرف. والتأكد من تطبيق كافة الإجراءات المعتمدة بخصوص تطوير النظم وصيانتها وتشغيلها. كذلك الإشراف على بناء قاعدة بيانات شاملة ومتكاملة تخدم جميع الأنظمة والتطبيقات في المصرف والتأكد من تحديث قواعد البيانات المستخدمة في المصرف وبالتنسيق مع الإدارات ذات العلاقة. ومتابعة ووضع خطة النسخ الإحتياطي للبيانات والمعلومات المتوفرة على الأجهزة الرئيسية في المصرف و التأكد من تطبيق أنظمة الحماية والسلامة الكفيلة بحماية المعلومات المصرفية والتأكد من عدم وصول الأشخاص غير المخولين إلى الأنظمة وما تحويه من معلومات وبرامج وكذلك ضمان أمن وسرية المعلومات. والإطلاع على الممارسات العالمية المتعلقة بتطوير أمن المعلومات وسلامتها واتخاذ الإجراءات الكفيلة بحماية أمن المعلومات وتتكون اللجنه في البنك من ثلاث اعضاء ورابعهم مدير قسم نظم المعلومات كمقرر اللجنة

العقوبات والجزاءات والقيود الاحتياطية

لا يوجد اي قيد احتياطي مفروض على البنك من اية جهة اشرافية او تنظمية او قضائية ولاتوجد غرامات قام بدفعها المصرف

معايير كفاية انظمة الضبط والرقابة الداخلية

يقوم المصرف بأعداد قوائمه المالية ويتم مراجعتها من قبل المحاسبين القانونين بموجب قانون البنك المركزي العراقي ويتم تطبيق المعايير المحاسبية الدوليه الخاصه بالتقارير المالية .

وانطلاقا" من دور مجلس الادارة ومسؤوليته في حماية موجودات المصرف وودائع عملائه فان مجلس الادارة يؤكد حسب المعلومات المتوفره لديه

1- لا يوجد اي عقد فيه مصلحه جوهريه لاي من رئيس واعضاء مجلس ادارة البنك او المدير المفوض او معاون المدير المفوض او لاي شخص ذي علاقه مباشرة باي منهم .
2- ان نظام الرقابة الداخلية اعد على اسس سليمة وتم تنفيذه بفاعلية .
3- تم اعداد سجلات الحسابات بالشكل الصحيح .
4- لا يوجد اي شك يذكر بشأن قدرة البنك على مواصلة نشاطه .

وفيما يتعلق بنظام الرقابة الداخلية فأن المجلس يؤكد ان نظام الرقابة الداخلية يعد على اسس سليمة وتم تنفيذه بفاعلية وان لدى المصرف الية منتظمة لتصميم انظمة الرقابة الداخلية المرتبطة بأعمال المصرف ووضعها موضع التنفيذ وتتضمن العناصر الاساسيه في نظام الرقابة الداخلية المطبق في البنك تحديدا" للصلاحيات والمسؤوليات بما فيها الصلاحيات المالية والتأكد من فصل المهام والمسؤوليات بما يحقق فاعلية الرقابة ويتم تحليل المخاطر نوعا وكما ويتم مراقبتها من خلال قسم ادارة المخاطر والتي تقدم تقاريرها الى (لجنة ادارة المخاطر) بالإضافة الى وجود أنظمة رقابية مساعدة مبرمجة تم اعتمادها بشكل تفصيلي لكافة البيانات المدخلة.

حدود للمسؤولية والمساءلة

1) يتَحمل المجلس مسؤولية سلامة جميع عمليات المصرف بما فيها أوضاعه المالية ومسؤولية تنفيذ متطلبات البنك المركزي ، وكذلك متطلبات الجهات الرقابية والتنظيمية الأخرى المتعلقة بعمله , ومراعاة أصحاب المصالح ، وأن المصرف يدار ضمن إطار التشريعات والسياسات الداخلية للمصرف , وأن الرقابة الفعالة متوفرة باستمرار على أنشطة المصرف بما في ذلك أنشطة المصرف المسندة لجهات خارجية
2) اعتماد حدود واضحة للمسؤولية والمساءلة والالتزام والإلزام بها في جميع المستويات الإدارية في المصرف.
3) التأكد من أن الهيكل التنظيمي يعكس بوضوح خطوط المسؤولية والسلطة ,

تعارض المصالح

يؤكد مجلس الادارة ضمن دليل الحوكمة المصرفية بأنه كل عضو من أعضاء المجلس أن يحدد ارتباطه مع المصرف وطبيعة علاقته وتجنب تعارض المصالح والالتزام بمضمون دليل ميثاق السلوك المهني بهذا الخصوص ، والافصاح خطياً بشكل سنوي أو في حال وجود مستجدات تتطلب ذلك.

التخطيط ورسم السياسات

يضطلع مجلس الادارة بمسؤولياته في رسم الاستراتيجية العامة للمصرف وتوجه المصرف الاستراتيجي وتحديد الاهداف العامة للادارة التنفيذية والاشراف على تحقيق هذه الاهداف.

البيئة الرقابية

يضطلع مجلس الادارة بمسؤولياته بالاعتماد على اطار عام للرقابة الداخلية وذلك بهدف التحقق مما يلي:

-فعالية وكفاءة العمليات.

-مصداقية التقارير المالية.

-التقيد بالقوانين والتعليمات النافذة.

هكذا ويؤكد المجلس بوجود اطار عام للرقابة الداخلية يتمتع بمواصفات تمكنه من متابعة مهامه واتخاذ مايلزم من اجراءات حيالها وضمن الاطار التالي:

١. **التدقيق الداخلي :**

يدرك مجلس الادارة أن وجود ادارة تدقيق داخلي فعال يسهم بشكل اساسي في تعزيز انظمة الرقابة الداخلية والاطار العام لادارة المخاطر المتعلقة بأنشطة المصرف المختلفة ، تمارس ادارة التدقيق الداخلي مهامها ضمن المعطيات التالية:

أ. اعداد ميثاق التدقيق الداخلي واعتماده من مجلس الادارة بحيث يتضمن مهام ادارة التدقيق ومسؤولياتها وصلاحياتها ومنهجية عملها.

ب. أعداد اجراءات للتدقيق الداخلي تتماشى مع التنظيم الجديد للمصرف.

ج. تحرص ادارة التدقيق الداخلي على اعداد خطة تدقيق سنوية معتمدة من لجنة التدقيق ، وعلى ان تشمل معضم انشطة المصرف ووحداته التنظيمية وذلك حسب درجة المخاطر في تلك الانشطة.

د. أعداد تقرير سنوي حول مدى كفاية أنظمة الضبط والرقابة الداخلية للحد من المخاطر التي يتعرض لها المصرف والعمل على تقديم التوصيات المناسبة لتصويب مواطن الضعف.

هـ. تسعى ادارة التدقيق الداخلي لرفد الدائرة بموظفين ذوي مؤهلات علمية وخبرات عملية مناسبة وكافية لتدقيق كافة الانشطة والعمليات وعلى ان يتضمن ذلك توفر كوادر مؤهلة لتقييم مخاطر المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها.

و. متابعة المخالفات والملاحظات الواردة في تقارير السلطات الرقابية والمدقق الخارجي والتأكد من العمل على معالجتها ومن وجود الضوابط المناسبة لدى الادارة التنفيذية لعدم تكرارها.

ز. التأكد من توفر الاجراءات اللازمة لوجود أستلام معالجة والاحتفاظ بشكاوى عملاء المصرف والملاحظات المتعلقة بالنظام المحاسبي ، الضبط والرقابة الداخلية وعمليات التدقيق ورفع تقارير دورية بها.

ح. الاحتفاظ بتقارير واوراق التدقيق ولمدة تتفق وأحكام التشريعات النافذة بهذا الخصوص بشكل منظم وآمن وأن تكون جاهزة للاطلاع عليها من قبل السلطات الرقابية والمدقق الخارجي.

ط. مراجعة عمليات الابلاغ في المصرف بهدف التأكد من أن المعلومات الرئيسية حول الامور المالية والادارية والعمليات تتوفر فيها الدقة والاعتمادية والتوقيت المناسب.

ي. التأكد من الامتثال لسياسات المصرف الداخلية والمعايير والاجراءات الدولية والقوانين والتعليمات ذات العلاقة.

ك. تقوم ادارة التدقيق الداخلي برفع تقاريرها الى رئيس لجنة التدقيق.

٢. **التدقيق الخارجي :**

أما المدقق الخارجي فيمثل مستوى اخر من الرقابة على مدى مصداقية البيانات المالية الصادرة عن أنظمة المصرف المحاسبية والمعلوماتية وخاصة فيما يتعلق بأبداء الرأي الواضح والصريح في مدى عدالة هذه البيانات وعكسها للواقع الفعلي خلال فترة معينة ، يراعي مجلس الادارة في تعامله مع شركات ومكاتب التدقيق الخارجي مصلحة المصرف ومهنية المكاتب التي يتعامل معها وتجاربه مع الشركات والمكاتب ويحرص على الدوران كل خمسة سنوات لشركات على ان تكون السنة الاولى عند التدوير للمكتب الجديد بشكل مشترك مع المكتب القديم.

٣. **ادارة المخاطر:**

وتعمل ادارة المخاطر ضمن الاطار العام التالي:

أ. ترفع ادارة المخاطر في المصرف تقاريرها الى لجنة ادارة المخاطر المنبثقة عن مجلس الادارة بشكل دوري أما بالنسبة للعمليات اليومية فيكون أرتباطها مع المدير المفوض.

ب. تتولى ادارة المخاطر المسؤوليات التالية:

- اعداد سياسات المخاطر لكافة انواع المخاطر وأعتمادها من مجلس الادارة .
- تحليل جميع المخاطر بما فيها مخاطر الائتمان ، مخاطر السوق ، مخاطر السيولة ومخاطر العمليات.
- تطوير منهجيات القياس والضبط لكل نوع من انواع المخاطر.
- التوصية الى لجنة ادارة المخاطر المنبثقة عن مجلس الادارة بسقوف المخاطر والموافقات، ولرفع التقارير، وتسجيل حالات الاستثناءات عن سياسة ادارة المخاطر.
- تزويد المجلس والادارة التنفيذية العليا بمعلومات عن قياس المخاطر ومنظومة المخاطر في المصرف، ويقوم المجلس بمراجعة احصائيات المخاطر في المصرف النوعية والكمية وبشكل منتظم .
- اعتماد الذاتي للمخاطر ووضع مؤشرات للمخاطر.
- اعداد قاعدة بيانات تاريخية للخسائر وتحديد مصادر تلك الخسائر وتبويبها وفقاً لنوع المخاطر.
- توفير التجهيزات اللازمة والنظم الالية الملائمة لادارة المخاطر لدى المصرف.

د. تضمين التقرير السنوي للمصرف بمعلومات عن ادارة المخاطر بخصوص هيكلها وطبيعة عملياتها والتطورات التي تطرأت عليها.

هـ. اجراء اختبارات للاوضاع الضاغطة بشكل دوري لقياس قدرة المصرف على تحمل الصدمات ومواجهة المخاطر المرتفعة وللمجلس دور رئيسي في اعتماد الفرضيات والسيناريوهات المستخدمة ومناقشة نتائج الاختبارات واعتماد الاجراءات الواجب اتخاذها بناءآ على هذه النتائج من خلال لجنة ادارة المخاطر.

و. التقييم الداخلي لكفاية رأس المال ، وهذه المنهجية شاملة وفعالة وقادرة على تحديد جميع المخاطر التي من الممكن ان يواجهها المصرف ، وتأخذ بالاعتبار خطة المصرف الاستراتيجية وخطة رأس المال وتراجع هذه المنهجية بصورة دورية والتحقق من تطبيقها والتأكد من احتفاظ المصرف برأس مال كاف لقابلة جميع المخاطر التي يواجهها المصرف.

ز. توفير معلومات حول المخاطر لدى المصرف لأستخدامها لاغراض الافصاح والنشر للجمهور.

٤. <u>الامتثال والابلاغ وشكاوى العملاء</u> :

وفي اطار تعزيز وتوافق المصرف مع متطلبات الجهات الرقابية فقد تم تأسيس دائرة الامتثال وأوكلت اليها مهام الاشراف على الالتزام بالانظمة والقوانين والتشريعات والمعايير والمتطلبات العالمية والاخلاقية الصادرة عن الجهات الرقابية المختلفة وسياسات المصرف الداخلية ورفدها بالكوادر البشرية المؤهلية وعلى صعيد ادارة الامتثال فقد تم حصر كافة القوانين والانظمة والتعليمات الناظمة لأعمال المصرف وتثقيف وتوعية كافة الموظفين بمفهوم الامتثال من خلال النشرات والدورات التدريبية كما تم تطوير سياسة الإبلاغ عن عمليات غسل الاموال وتمويل الارهاب ليتوافق مع تعليمات مكافحة غسل الاموال وتمويل الارهاب كما تم تأسيس قسم التوعية المصرفية الذي يتعامل مع شكاوى العملاء.

وفيما يلي الاطار العام لعمل ادارة الامتثال والابلاغ عن مكافحة غسل الاموال وتمويل الارهاب :

أ. اعداد سياسة الامتثال وتطويرها ومراجعتها بشكل دوري (مرة بالسنة كحد ادنى) وكلما دعت الحاجة لذلك.

ب. تطبيق سياسة الامتثال في المصرف.

ت. اعداد منهجية فعالة لضمان امتثال المصرف لجميع القوانين والتشريعات النافذة وأي ارشادات وادلة ذات علاقة.

ث. رفع التقارير الدورية حول نتائج اعمالها ومراقبتها للامتثال الى مجلس الادارة.

ج. اعداد وتطبيق سياسات متخصصة لكل من :

- مكافحة عمليات غسل الاموال وتمويل الارهاب.
- تلبية متطلبات ال FATCA
- ادارة ومعالجة شكاوى العملاء.

٥. **التقارير المالية :**

تتولى الادارة التنفيذية للمصرف القيام بمايلي:

أ. اعداد التقارير المالية حسب المعايير الدولية للمحاسبة.

ب. رفع هذه التقارير الى اعضاء مجلس الادارة في كل اجتماع من اجتماعاته الدورية.

ت. نشر بياناته المالية كل ثلاثة اشهر.

ث. ارسال التقارير المالية وتفقارير الاعمال الكاملة الى المساهمين سنوياً.

٦. **السلوك المهني**

لدى المصرف دليل ميثاق السلوك المهني تم اعتماده من قبل مجلس الادارة وتم تعميمه على كافة موظفي المصرف وتتولى دائرة الامتثال التحقق من مدى الالتزام بها .

العلاقة مع المساهمين

يضمن القانون لكل مساهم حق التصويت في اجتماعات الهيئة العامة وحق مناقشة المواضيع المطروحة على جدول اعمال الهيئة العامة العادية وغير العادية، اضافة الى ذلك فأنه يحق للمساهمين اقتراح اي بنود اخرى على جدول اعمال الهيئة العامة العادية شرط ان يقترن هذا الاقتراح بموافقة عدد من المساهمين يمثلون مالايقل عن ١٠% من الاسهم المسجلة في الاجتماع وتعزيزا لهذه العلاقة يعمل مجلس الادارة بكافة الوسائل المناسبة لتشجيع المساهمين وخاصة صغار المساهمين على حضور الاجتماع السنوي للهيئة العامة والتصويت اما بشكل شخصي او توكيل شخصي في حالة غيابهم ، كما يعمل المجلس على تزويد المساهمين بما يلي:

- نسخة من التقرير السنوي على عناوينهم البريدية.
- دعوة اجتماع الهيئة العامة وجدول اعمالها.
- جميع المعلومات والمواد الاعلامية للمساهمين بشكل عام.

هذا بالاضافة لأحقية كل مساهم في الاطلاع على سجل المساهمين فيما يتعلق بمساهمتهم وكذلك يحرص المجلس على توزيع الارباح بعدالة على المساهمين وبما يتناسب مع عدد الاسهم التي يملكها كل منهم.

الشفافية والافصاح

تنطوي الحوكمة المصرفية لمصرف عبر العراق على ابعاد تتصل بالنزاهة والتعامل بأستقامة وامانة وموضوعية والمساءلة عن القرارات التي اتخذتها الجهات ذات العلاقة في المصرف والشفافية والافصاح والانفتاح على المجتمع والمصرف معني بالافصاح العام عن كافة المعلومات الموثوقة التي تقدم في اوقاتها المناسبة لمساعدة مستخدمي هذه المعلومات على اجراء تقييم دقيق للموقف المالي للمصرف وانجازاته وانشطته ومخاطره وادارة هذه المخاطر خاصة وان الافصاح وحده يعطي الشفافية المطلوبة التي تتوفر في المعلومات من الدقة والاكتمال من الناحية النوعية والكمية التي يتم تقديمها في اوقاتها المناسبة ،

الاقرارات

يقر مجلس إدارة مصرف عبر العراق وحسب علمه واعتقاده بعدم وجود أي أمور جوهرية قد تؤثر على استمرارية عمل المصرف خلال سنة ٢٠٢٣ كما يقر بمسؤوليته عن اعداد البيانات المالية بموجب نظام رقابي فعال .

الأعضاء	المنصب	التوقيع
١-عبد الامير جواد خيون	رئيس مجلس الإدارة	
٢-صباح حسن عباس	نائب رئيس مجلس الإدارة	
٣-بشار شاكر حامد	عضو أصلي / المدير المفوض	
٤-حيدر جواد حسن	عضو أصلي	
٥-علاء ضياء علي	عضو أصلي	
٦-عادل عبد الرزاق امين	عضو أصلي	
٧-لؤي فليح حسن	عضو أصلي	